المقال الثالث

خشية تزوير الإصلاح!..

- **الإصلاح المطلوب يجب أن تقف من ورائه كتلة الجمهور الفلسطيني.**
- **الفساد موجود منذ أيام الثورة.**
- **إئتلاف جماعة "كيف تؤكل الكتف" مع "جماعة الخواجات"!.**
- **الفساد عصابات كاملة وليس أفراداً متفرقين.**
- **الاحتلال والأمريكان أسسوا للفساد ويقومون بحمايته.**

علينا أن نتعرف على جذور السلبيات القائمة في السلطة الوطنية الفلسطينية قبل أن نخلص إلى سبل الإصلاح وآلياته. فهذه السلبيات التي نطلق عليها الفساد أحيانا، وقد نطلق عليها أوصافا أخرى مثل التجاوزات أو قلة الكفاءة أو الفوضى أو غير ذلك، لم تأت من فراغ. وإنما هي امتداد لمرحلة سابقة هي مرحلة الثورة في الخارج والاحتلال في الداخل. لأن الجهاز الحكومي عبارة عن (تركيبة) أو (تشكيلة) من أفراد عملوا هنا وهناك.

هل دخلنا الآن في الحساسيات والحرج؟ نعم .. ولكن علينا مع ذلك أن لا نتهيب تسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة. فكاتب السطور يعتقد أن الرؤية التي توفرت له بسبب تجربته الطويلة في ميدان العمل الوطني والعام منذ بداية مرحلة الثورة المعاصرة حتى اليوم تفرض عليه فرضا تقديم النصيحة. وإذا كانت النصيحة مرفوضة من قبل الذين ما زالوا يحاولون حجب الشمس بالغربال، فإن شعبنا بحاجة إليها. فولاؤنا له قبل أي ولاء. والإصلاح المطلوب يجب أن يكون إصلاحا تقف من ورائه كتلة الجمهور الفلسطيني، لكي يكون الإصلاح إصلاحا فلسطينيا يجيء لتحقيق المصلحة الفلسطينية، ولكي لا يفكر أحد في فرض (إصلاح) غير وطني على القيادة الوطنية. والرئيس ياسر عرفات بحاجة إلى تجنيد شعبيته الواسعة لهذا الغرض لأن تلك هي مسئوليته التالية بعدما حافظ على الثوابت وتعرض لحملات ضخمة مستمرة من الأعداء. والمسألة بعد هذا كله أن ما سنقوله غير خاف على الأجهزة السرية المعادية التي اخترقت أجهزتنا ومؤسساتنا، فهي تعرف أكثر كثيرا مما يعرف صاحب المصلحة الذي هو الشعب. وعندما يشيد البعض ببطولة الشعب الفلسطيني وبعظمة تضحياته فإن عليهم أن يثقوا بوعيه أيضا وبأنه الحارس الأمين على القادر على حماية المصلحة الوطنية، مهما كانت قوة أعدائه. وكما قلنا في المقال السابق: لا سبيل إلى التقليل من ضخامة ظواهر التجاوزات والفساد التي رافقت تشكيل وزارات وإدارات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية وعششت فيها. ولم يعد بإمكاننا منذ وقت ليس بالقصير أن نكتفي بتعليق السلبيات على مشجب الظروف غير العادية وغير الطبيعية التي مرت بها البلاد أو ربما قلة الخبرة لدى الكوادر. فالحقيقة أن الظروف غير العادية ربما زادت ظاهرة التجاوز والفساد حدة وطغيانا، ولكنها لم تنشئهما، فهما قبل ذلك عميقتا الجذور في (مؤسسة الثورة الفلسطينية) التي عاشت خارج الوطن طيلة ثلاثين عاما ثم عادت لتصبح هي الحكم والحكومة والإدارة.

المدرسة اللعينة

فجزء من أزمة التكوين يرجع إلى أن الثورة الفلسطينية لم تكرس لنفسها منهجية أخلاقية صارمة. وليس معنى ذلك خلو مكتبة الثورة من كتب أو نشرات توجيهية، ولكن معناه أن التوجيه الأخلاقي لم يستمر طويلا ولم يتعزز ـ خاصة ـ بصرامة العقاب عند المخالفة.

ثم إن بعض قادة الثورة كانوا من مدرسة غير مدرسة القادة المعلمين، وغالبيتهم كانوا يحاذرون (بسبب خلفيتهم الدينية) أن تلصق بهم تهمة الأصولية أو السلفية بينما هم يتطلعون إلى تقديم أنفسهم إلى الغرب في نطاق التسوية السياسية. وهكذا اتخذوا الموقف القائل بأن السلوك الشخصي لا علاقة له بالأداء العملي.

ومن عناصر التآكل في مسلكيات العناصر، وأحيانا بعض الكوادر، أن معظم عناصر قوات الثورة جاءت من البيئات الفلسطينية التي هي بيئات فلاحية إجمالا، تربي أبناءها على القيم المجتمعية المحافظة التي

تقتضي البعد عن مجالات الإغواء، في حين عاشت الثورة خارج الوطن في عواصم ومدن كبيرة تتيح أجواء مفتوحة على المباهج الغربية ففقد بعض هؤلاء توازنهم النفسي. وانصرفوا إلى خوض تجارب المدن الكبرى ومباذلها.

والتمس بعض القادة الذين اجتذبتهم المغريات عذرا من عقائد وأيديولوجيات تضع المسألة الأخلاقية جانبا باعتبارها قضية غير سياسية. وكان ذلك فهما مغلوطا ربما لعقائدهم وأيديولوجياتهم عندما توضع على المحك النضالي. وهكذا تفلت المتفلتون من الضوابط الصارمة للسلوك، وآمن البعض ـ كما تأكد لاحقا ـ بقول "جون باجوت جلوب": "مشكلة المثاليين أنهم يعاملون الناس كما يريدونهم أن يكونوا، لا كما هم فعلا"! فعزموا منذ البداية أن لا يتجشموا مشقة المثالية، وأخذوا يعاملون الناس وفقا لرؤية هذه المدرسة اللعينة التي تقول إن الناس عبيد لحاجاتهم وأطماعهم وغرائزهم، وإن السياسي الواقعي والناجح هو من يتعامل معهم على هذا الأساس لأنهم معروضون للبيع أصلا!

جماعة "كيف تؤكل الكتف"!!..

وزاد الطين بلة أن الثورة الفلسطينية اضطرت مرغمة إلى الانغماس في حروب داخلية في العواصم التي عاشت فيها. فانفتحت على مصراعيها أمام المقاتلين أبواب كانت مغلقة وإغراءات وفتن كانت خافية، فسقط فيها من سقط.. وحدثت في ظروف الحرب أنواع من التجاوزات المالية والائتمانية دون أن يعبأ أحد بوضع حد لها. وللإنصاف يجب القول إن الثورة الفلسطينية لم تخرج من محنة إلا إلى محنة ولم تؤت وقتا يساعدها على تربية الآلاف الذين تدفقوا للتطوع في صفوفها. ولكن المشكلة الأساسية على كل حال كانت ـ كما قلنا في البداية ـ قلة الاهتمام أصلا بالتربية المسلكية والحصانة الأخلاقية. والتحول تدريجيا من نهج الثورة إلى نهج الدبلوماسية الدولية بحيث تضخم العمل في المكاتب على حساب تناقص العمل في القواعد. وأيضا هجر سياسة بل مبدأ الثواب والعقاب. وبالتالي نشوء مجموعة من المستفيدين الفاسدين في المكاتب، الذين كبرت مناصبهم ولم تكبر قدراتهم، والذين أدمنوا اختلاس المال العام من كل سبيل وأصبحت لهم خبرة في (كيف تؤكل الكتف). ثم اتسعت الحلقة في المنافي بعد الرحيل من بيروت، وعرفت الأقدام طريقها إلى أوروبا وعواصمها. وربما كانت تلك المرحلة موسما خصبا لاشتغال الموساد باصطياد البعض في تلك الأماكن.

لا شك أن هؤلاء قلة. ولكنها مع ذلك قلة تعرف مصالحها. فلما شاع في مرحلة التأهب لعودة كوادر المنظمة إلى البلاد أن السلام الذي جاءت به أوسلو وتوابعها سيأتي بالرفاه والتجارة والصفقات والوكالات، وستجعل من مناطق السلطة الفلسطينية هونج كونج أو سنغافورة المتوسط، هرعت تلك القلة إلى البلاد وقد سنت أسنانها للوليمة الكبيرة. ولم يكن أصحاب القرار يجهلون أشخاص هؤلاء الناس وحقيقتهم. ولكن العقلية التي وصفنا تفكيرها سابقا عبرت في الماضي عن رأيها بأن هؤلاء (إذا كانوا لصوصا فإنهم شبعوا على كل حال! فلا داعي لاستبدالهم بآخرين سيبدؤون من جديد)، وقد اعتادت استخدام هؤلاء الناس الذين يتميزون بأنهم يطيعون وينفذون دون سؤال وجواب، علما بأن مشكلة العثور على الكادر المدرب المريح في الوقت نفسه ليست بالمشكلة السهلة.وهي في واقع الأمر مشكلة شائعة في أقطار العالم الثالث، لا سيما في الكيانات التي تشكلت في أعقاب ثورات. ونحن نتذكر في هذا المعرض ما كتبه محمد حسنين هيكل في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، حين تكلم عن حيرة القائد الثوري الكبير الذي يؤسس للسلطة أمام مسألة الكادر الإداري، وتفضيله اختيار (أهل الثقة) بدلا من أهل الخبرة. وهكذا جيء عندنا أيضا بأهل الثقة واستلموا مراكز مؤثرة.

إن هذا النوع من التفكير فرع من براجماتية فلسطينية خاصة، لها اجتهاداتها السياسية التي يختلط فيها الصواب بالخطأ والنجاح بالفشل ولكنها تعرف ما يجري على الساحة الدولية معرفة واسعة.بيد أن معرفتها بسياسة الحكم على الساحة الداخلية ـ وفي مرحلة التأسيس بخاصة ـ هي معرفة مغلوطة.

جماعة الخواجات؟!..

لم تضيع القلة الفاسدة وقتها. وقد وجدت أمامها ما يشجع نواياها. فلما كانت القيادة قد رأت لدى مباشرتها مهام تأسيس البنيان الإداري للسلطة الإبقاء على بعض الذين سبق أن رفعهم الاحتلال في الوطن إلى مناصب إدارية مفصلية ((وشاع أن الإبقاء عليهم شرط من شروط الاتفاقية المرحلية، وهو قول لم نعثر

عليه ضمن نصوص الاتفاق، إلا إذا كان هؤلاء النفر ممن يشملهم حكم البند (٢) من المادة السادسة عشرة من الاتفاقية تحت عنوان إجراءات بناء الثقة التي تنص على أن (الفلسطينيين الذين أقاموا صلات مع السلطات الإسرائيلية لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة أو العنف أو الانتقام أو التعسف أو المحاكمة. وسيتم اتخاذ إجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم). فقد وجد الفاسدون من القادمين في هذا النفر من مخلفات الاحتلال ضالتهم المنشودة التي تسهل لهم وتفتح أمامهم سكة تسهيلات يستطيع الاحتلال أن يقدمها لأولئك الذين يعمل لإسقاطهم بواسطة أولئك الساقطين سلفا. وعلى ذلك الأساس انعقد الحلف بين الفريقين وعملوا عملا واسعا، لا للحصول على غنائم معينة فحسب كما كان الفريق الأول يأمل، ولكن لتأسيس بنيان دائم متشعب داخل الحكم، يوجهه الاحتلال بطريق غير مباشر، ويدعم بعضه بعضا، ويرتبط مصيره ومصالحه بمصالح الاحتلال. بدأ فريقا هذا الحلف أعمالهم متسترين حذرين. غير أن مرور الوقت دون أن يلقى أي مخطئ عقابا، لا سيما بعدما انتهى تقرير هيئة الرقابة إلى الأدراج، جعل أصحاب التجاوزات يتصرفون على راحتهم، ويمعنون في جرائمهم، حتى صار بعضهم يظن أن الخزينة والهيئات العامة ملكه الشخصي يغترف منه ويتصرف به كما يشاء. ويتبادل الصفقات في غير حياء ولا خجل. وساعد على هذا أن جزءا هاما من موارد السلطة لا يدخل أصلا إلى خزينة وزارة المالية، ونحن هنا لا نذيع سرا رهيبا.

يجب القول إن الأجهزة السرية الإسرائيلية، والأمريكية بالبداهة، فرحت كثيرا منذ اليوم البعيد الذي اكتشفت فيه ظواهر الخلل، إن لم تكن قد أسست لها بنفسها ووضعت خريطتها أمامها للاستناد إليها في عملياتها. فتلك الأجهزة تجد المناخ الملائم لأغراضها في أجواء الفساد والإفساد. وربما كان كل فاسد مسجلا في قائمة المتعاملين معهم أو المرشحين لذلك.

ما الذي يقصده الأمريكيون والإسرائيليون إذن برفعهم شعار إصلاح السلطة الفلسطينية؟ إنه شيء مغاير تماما وحتما للإصلاح الذي يحتاجه الفلسطينيون. بل يمكننا القول دون تردد إنهم يريدون عكس الإصلاح. فإذا كان الإصلاح يتطلب التخلص من العناصر الفاسدة فإنهم يريدون التخلص من العناصر الصالحة والأمينة، وإذا كان الإصلاح يتطلب النظام فإنهم يريدون لحياتنا الفوضى وقلة الاستقرار.

وهناك استخلاصان منطقيان من هذا العرض الطويل:

<u>الأول:</u> أن الفساد ليس فردا واحدا، ولكنه مؤسسات كاملة، أو قل إنه عصابات تتبادل الصفقات والمنافع. وهي عصابات منتشرة في أكثر من وزارة وإدارة وجهاز. وبعضها مراكز قوى ليست بالبسيطة.

<u>الثاني:</u> أن هذه العصابات محمية حماية قوية من قبل الاحتلال والأمريكيين.

وهكذا نصل إلى النتيجة التي ينبغي التأكيد عليها: هؤلاء المستفيدون الأقوياء لن يسلموا بالإصلاح. وسيعدونه معركة حياتهم أو موتهم. وسيكونون خطرين للغاية. وسيحاولون تشويه الأبرياء وتزييف عملية الإصلاح كلها.

ولا سبيل للوقوف أمام أخطار تزييف الإصلاح إلا بأن يقف الشعب في منتهى اليقظة وراء خطة إصلاحه الوطنية، فما مضمونها؟ وما آلياتها؟